محليات

أمين صندوق يسرق «عرقاً» بخمسة ملايين ل.س

السويداء- عبير صيموعة

جاءت أخيراً نتائج التحقيق بالنقص الحاصل في مادة العرق لدى دائرة الخزن والتسويق في السويداء حيث بين التقرير التفتيشي الصادر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠١٦ وجود نقص في مادة العرق المستجرة من معمل العرق في السويداء بلغ ألف صندوق وبقيمة إجمالية ٤ ملايين و٩٦٦ ألف ل.س حيث أكد التقرير أن لا علاقة لمعمل العرق بهذا النقص كما تبين قيام أمين صندوق دائرة الخزن والتسويق (هـ. ف) بتزوير الفواتير والكشوف المنظمة لمادة العرق من حيث الأسماء والقيمة وأن الفواتير غير مرقمة وغير متسلسلة إضافة إلى أنه لم تتم عملية المطابقة بين كل من أمين الصندوق وأمين مستودع المشروبات الروحية بشكل يومي وأن عملية تسليم مادة العرق للتجار كانت تتم في أرض معمل الورق وليس في مستودع دائرة الخزن والتسويق إضافة إلى تكليف أكثر من مندوب من الدائرة لاستلام مادة العرق من المعمل وبسؤال أمين الصندوق اعترف بقيامه بعملية التزوير والاختلاس وقام بدفع قيمة الكمية المختلسة مع الفوائد القانونية مبلغ إجمالي قدره ٥ ملايين ٧٢٣ ألف ل.س.

حيث انتهى التقرير إلى عدد من المقترحات أبدها رئيس فرع الهيئة بالسويداء ورئيسة مجموعة التجارة الداخلية أولها تحريك الدعوى العامة بحق أمين الصندوق لدى مركز الجملة في دائرة الخزن والتسويق في السويداء سابقاً بجرمي التزوير والاختلاس سنداً لأحكام المادة ٤٤٣ وما بعدها من قانون العقوبات والمادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادية وإعفاء رئيس شعبة التسويق لدى الدائرة من رئاسة الشعبة والطلب إلى دائرة الخزن والتسويق بالسويداء التدخل بالدعوى العامة موضوع المقترح والمطالبة بالأضرار المعنوية التي لحقت بها وإجراء عملية الترقيم المتسلسل لجميع الفواتير الصادرة عن الدائرة وتأريخها أصولاً إضافة إلى تكليف مندوب واحد من الفئة الثانية فما فوق لاستجرار مادة العرق من المعمل وإدخالها إلى مستودع المشروبات الروحية وعدم تسليم المادة للمتعاقدين في أرض المعمل إضافة إلى تفعيل مركز الجملة في الدائرة حسب ما ورد في النظام الداخلي ونظام العمليات في المؤسسة حيث جاء هذا الاقتراح بعد أن أثبتت التحقيقات عدم تفعيل مركز الجملة في دائرة الخزن والتسويق في عملية البيع.

تعيين ٦٠ معيداً بجامعة دمشق

رجاء يونس

أصدرت جامعة دمشق أسماء المقبولين للتعيين بوظيفة معيد في كليات الجامعة بدمشق وفروعها في المحافظات الجنوبية.

وتضمن الإعلان الصادر عن رئاسة الجامعة قبول نحو ٦٠ معيداً من الخريجين الأوائل في الكليات والأقسام التخصصية نتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ الذين تقدموا بطلبات للتعيين بوظيفة معيد في جامعة دمشق.

وطلبت الجامعة من المقبولين استكمال الأوراق والثبوتيات المطلوبة ليصار إلى إصدار قرارات تعيينهم.

مشروع قانون جديد لمجلس الدولة..

الشعار لـ«الوطن»: الجهات العامة راعت وضع الكثير من الموظفين المحاصرين وأعادت قسماً كبيراً منهم لمجرد خروجهم

قضاته ٥٨ في سورية والحاجة إلى ٣٠٠

محمد منار حميجو
تصوير: طارق السعدوني

كشف رئيس مجلس الدولة المستشار هشام الشعار عن تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للمجلس بدلاً من الحالي والمعمول به منذ عام ١٩٥٩، موضحاً أنه سيتم تطوير آلية عمل المجلس بما يتوافق مع القوانين الحديثة والتطورات الحاصلة حالياً.

وفي حوار لـ«الوطن»: قال الشعار: إن اللجنة عقدت اجتماعات مكثفة لإنجاز مشروع القانون بأسرع وقت ممكن وبعد انتهاء من إعداده سيرفع إلى رئاسة مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس الشعب، مؤكداً أن الهدف منه هو تسهيل عملية التقاضي والإجراءات بين الأطراف وبذلك فإنه يمكن البت بالكثير من الدعاوى في فترات قصيرة.

وأضاف الشعار: إننا سنضيف في مشروع القانون توسيع ملاك المجلس، وخصوصاً أن عدد قضاته في المحافظات كلها لا يتجاوز ٥٨ قاضياً على حين أن المجلس بحاجة إلى أكثر من ٣٠٠ قاض لسد النقص الحاصل فيه، معتبراً أن العدد الحالي قليل جداً مقارنة بعدد الدعاوى الكبير المعروض أمام محاكم المجلس ولاسيما في ظل هذه الظروف التي أفرزت أعداداً كبيرة من النزاعات.

وأكد الشعار أنه رغم كل الظروف الصعبة إلا أن هناك آلاف الدعاوى بت فيها خلال السنوات القليلة الماضية ومئات الفتاوى يصدرها إلى الجهات العامة بناء على طلبها، مبيناً أن المجلس ينقسم إلى قسم قضائي وآخر استشاري.

وأكد الشعار أن عدد الدعاوى التي ينظر بها المجلس بلغت نحو ١٠ آلاف دعوى منها ٣ آلاف أمام القضاء الإداري حسم منها نحو ٧٠٠ دعوى و٣ آلاف أمام المحاكم الإدارية حسم منها نحو ٨٠٠ دعوى، في حين بلغ عدد الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا نحو ٤ آلاف حسم منها نحو ألف، معتبراً أن هناك جهداً كبيراً للبت بالدعاوى في أسرع وقت وخلال العام الحالي.

وبين الشعار أن الجهة العامة إذا أصدرت قراراً بحق أي موظف كقرار اعتباره بحكم المستقيل نتيجة تغيبه لفترة أكثر من ١٥ يوماً متصلة أو ٣٠ يوماً متفرقة على مدار السنة من دون مبرر قانوني ووجد أنه ظلم فيه، فإنه من حقه رفع دعوى أمام مجلس الدولة وبدوره الأخير يدرس الحالة، مضيفاً: إنه في حال وجدت المحكمة الناظرة للدعوى من خلال الوثائق أن القرار المشكو منه مخالفاً للأصول القانونية فإنها تصدر حكما بإلغائه.

وقال الشعار: هناك حالات كثيرة لم يتمكن فيها الموظفون من الالتحاق بوظائفهم نتيجة وجودهم في أماكن ساخنة ومحاصرة من العصابات الإرهابية المسلحة مؤكداً أن الجهات العامة التي يعملون لديها راعت هذه الظروف مع تأكدها منها وأعادت قسماً كبيراً من العاملين إلى وظائفهم لمجرد أنهم خرجوا من المناطق المحاصرين فيها.

وأعلن الشعار عن عدد كبير من الدعاوى أقامتها الجهات العامة على عاملين لديها للمطالبة بمبالغ مالية بذمتهم بعد اعتبارهم بحكم المستقيل لتركهم العمل من دون سبب مشروع.

أبواب مفتوحة للمواطنين

وأكد الشعار أن باب القضاء في مجلس الدولة مفتوح لكل مواطن يشعر أنه لحق به غبن من الإدارة وأنه يحق له أن يختصم من يشاء من الإدارة العامة إضافة إلى وظيفته ومنصبه للمنازعة في القرار الذي يشعر أنه غبن فيه، مشدداً على أنه لا يحق لأي جهة أن تمنعه من طرق باب القضاء.

وأوضح الشعار أن مجلس الدولة قضاء إداري مستقل يتبع بشكل إداري فقط إلى رئاسة مجلس الوزراء فهو لا يتدخل في عمل المحاكم وبالقرارات التي تصدر عنها، مشدداً على ضرورة تعزيز استقلالية المجلس باعتباره من ضمن مؤسسة العدالة في البلاد.

خلافات المتعهدين والحكومة مالية

وقال الشعار إن المجلس نظر في الكثير من الدعاوى المتعلقة بالخلافات بين المتعهدين والجهات العامة التي أبرموا معها العقود ولاسيما ما يتعلق بالمشاريع، كاشفاً أنه حكم في العديد منها لمصلحة المتعهدين على حساب الإدارات وهذا يدل على مدى حياديته واستقلاليته في النظر في القضايا المنظورة أمامه، مضيفاً: إن هناك الكثير من الأشخاص يظنون أن مجلس الدولة خصم للإدارة والعكس هو الصحيح بل هو معين لها عبر إبداء الآراء في الفتاوى التي تستفتيه بها لكي يكون قرارها مبنيا على أسس قانونية سليمة.

وأوضح الشعار أن طبيعة الدعاوى بين المتعهدين والجهات العامة متعلقة بالخلافات الناجمة عن تنفيذ العقود ومنها على سبيل المثال النزاعات المتعلقة بفروق الأسعار وبفسخ العقد، مبيناً في الوقت ذاته أن هناك الكثير من الدعاوى رفعتها الجهات العامة على المتعهدين المتعاقدين معها للمطالبة بالمبالغ التي ترى أنها محقة بها.

يقف على مسافة واحدة

وأضاف الشعار: إن مجلس الدولة يقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف فهو يراعي المصلحة العامة من دون المساس بمصلحة المواطن، مؤكداً أن قضاته يتمتعون بالنزاهة والعدالة التي تخولهم أن يتحملوا هذه المسؤولية بشكل لا يضر بأحد.

وأكد الشعار أنه لم يستقبل أي شكوى منذ توليه منصبه على أي قاض وهذا يدل «حسب تعبيره» على الخبرة التي يتمتع بها القضاة، موضحاً أنه في حال ارتكب قاض مخالفة فإنه يحال إلى لجنة التأديب التي يترأسها رئيس مجلس الدولة وبعضوية أقدم أربعة مستشارين، مبيناً أن القضاة يتمتعون بالحصانة ذاتها التي يتمتع بها قضاة وزارة العدل.

لا أصول محاكمات

وأشار الشعار إلى أن تعيين القضاة تتم وفق مسابقات وليس في مجلس الدولة معهد قضائي كما هو معمول به في وزارة العدل، ولا يستبعد الشعار فكرة إحداث معهد خاص لتخريج قضاة مختصين بالقانون الإداري، مبيناً أن القاضي الحديث في مجلس الدولة في المسابقة لا يشارك في إصدار أحكام قضائية مباشرة إلا بعد فترة لا بأس بها ليكون من خلالها تأهل وكرس بالعمل مع تدرجه بالمراتب القضائية.

وفيما يتعلق بقانون أصول المحاكمات الناظم لعمل المحاكم كشف الشعار: إنه لا يوجد في المجلس قانون لأصول المحاكمات إلا أنه يطبق أصول المحاكمات المدنية في القضاء العادي بما يتوافق مع طبيعة الدعوى الإدارية، لافتاً إلى أنه يمكن طرح فكرة في المستقبل لوضع مشروع قانون أصول للمحاكمات ينظم عمل محاكم مجلس الدولة، ومشيرا إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة لوضع قانون يتناسب مع عمل وطبيعة المحاكم الإدارية.

ورأى الشعار أن ازدياد الوعي لدى الكثير من المواطنين دفعهم للجوء إلى القضاء وهذا يدل على تعزيز الثقة بينهم وبين المؤسسة القضائية بمختلف اختصاصاتها، سواء كان في القضاء العادي أو الإداري باعتبار أن هذه المؤسسة السبيل الوحيد لتحصيل الحقوق وحماية المجتمع من انتشار الفوضى.

> من حق المحكمة أن تحكم بإلغاء أي قرار مخالف للأصول القانونية ومنها بحكم المستقيل
>
> **١٠ آلاف دعوى في مجلس الدولة حسم منها ٢٥٠٠**
>
> دعاوى كثيرة بحق موظفين للمطالبة بمبالغ مالية بذمتهم بعد اعتبارهم بحكم المستقيل

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

إعلان إلى السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) ش.م.م.ع

يسر الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) ش.م.م.ع أن تعلن للسادة المساهمين عن بدء توزيع الأرباح السنوية للسنة المالية 2015 المقرر توزيعها استناداً إلى القرار الصادر عن الهيئة العامة للشركة المنعقدة في 27 نيسان 2016 والى موافقة هيئة الإشراف على التأمين بموجب قرارها رقم 343/ ص تاريخ 2016/5/5 وذلك بواقع سبع ليرات سورية للسهم الواحد للمساهمين المسجلين في سجلات المساهمين بتاريخ 26 نيسان 2016

يرجى من جميع المساهمين الأكارم المسجلين في سجلات المساهمين بتاريخ 26 نيسان 2016 مراجعة الفرع الرئيسي للشركة الكائن في : التجهيز بناء الحصري ط أول ، وذلك ابتداءً من يوم الأحد الموافق في الثاني والعشرون من شهر أيار 2016 لاستلام الأرباح المستحقة لهم مصطحبين وثائق إثبات الهوية الشخصية، و يمكن للوكيل استلام أرباح موكله بموجب وكالة موثقة لدى كاتب العدل تخوله ذلك.

يمكن للسادة المساهمين المقيمين في باقي المحافظات السورية الإتصال بفروعنا في هذه المحافظات ليتم تسليمهم أرباحهم من خلال هذه الفروع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هواتف الشركة:

+963 -11 – 9279
+ 963 - 11 - 3329010

حمص بدأت تحصد القمح والحسكة على الطريق

الحسكة - دحام السلطان
حمص - نبال إبراهيم

أكد محافظ الحسكة على تسويق الأقماح بشهادة المنشأ الصادرة عن الدوائر المختصة بمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي، التي تمنع عملية الاتجار بالحبوب خارج نطاق الدولة، وعلى تسويق محصول القمح بأكياس الخيش الجديدة، ومحصول الشعير بأكياس الخيش القديمة، التي ستبدأ عملية بيعها للفلاحين بالطرق الرسمية اعتباراً من اليوم على أن تبدأ عمليات حصاد القمح البعل مع بداية حزيران القادم.

وشدد على ضرورة تسديد الديون المترتبة والمتراكمة على الفلاحين للمصارف الزراعية التي تصل إلى ٤٠ مليار ليرة سورية، وللشركة العامة للكهرباء لقاء اشتراك الاستجرار الكهربائي، مشيراً إلى أن المحافظة هي المعوّل عليها بالإنتاج والتسويق والنقل.

وبيّن رئيس مكتب الفلاحين الفرعي مصطفى حبش العلي أن الحسكة هي المحافظة الأولى في إنتاج القمح من بين المحافظات، وإن العمل في ذلك تكاملي تضامني ومهمة التسويق مرتبطة بالجميع، مؤكداً على تسهيل عملية استلام المحصول بالبطاقة الشخصية، وعلى تأجيل الديون لأن عدم تأجيلها مشكلة كبيرة، في ضوء أهمية المحصول الذي يعتبر الغذاء الرئيس في البلاد.

وبيّن مدير فرع مؤسسة الحبوب المهندس عبيدة عبد الحميد علي، أنه تم تحديد المراكز لاستلام المحصول في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة، باستقبال القمح عن طريق مراكز فرع المؤسسة ومحصول الشعير عن طريق فرع مؤسسة الأعلاف، وأضاف، بأنه سيتم استلام كامل الكمية المسوّقة على الرغم من أن احتياج المحافظة ١٣٠ ألف طن فقط، وسيصار نقل ما سيتم شراؤه إلى المحافظات الأخرى، وتحديداً إلى محافظتي دمشق وحلب، ونوه إلى ضرورة أن تأخذ دوريات الرقابة التموينية دورها لمنع ظاهرة الاتجار بالحبوب.

بدورهم طالب الفلاحون بالموافقة على تسويق محاصيلهم بغض النظر عن المديونية للمصرف الزراعي والشركة العامة للكهرباء، لأن عدم الأخذ بغض النظر من المعنيين عن ديونهم لن يشجّعهم على تسويق محاصيلهم عن طريق الدولة، وطالب المتعاملون منهم مع المصرف الزراعي بتمويلهم بالقروض اللازمة لشراء أكياس الخيش الفارغة من فرع مؤسسة الحبوب، وعدم رفض أي كمية من محصولي القمح والشعير اللذين سيتم تسويقهما مثلما حصل في العام الماضي حين تم رفض ٣٢ ألف طن من القمح والتعامل معها وفق درجات التصنيف المعتمدة لدى مؤسسة الحبوب، وضرورة تقيّد نقابة التحميل والعتالة بتسعيرة الدولة وعدم ابتزاز المنتجين برفع التسعيرة عن سعرها المحدد لها مثلما حصل في العام الماضي، وبيع أصحاب الحصّادات ٥٠٠ كيس خيش فارغ استثناءً من التعليمات الناظمة لعملية البيع للفلاحين.

من جانب آخر أكد المهندس محمد شاكر سنبلي مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للحبوب لـ«الوطن»: أن فرع المؤسسة بحمص أنجز كامل استعداداته لاستلام محصولي القمح والشعير من الإخوة المزارعين في مدينة حمص وريفها، مبيناً أنه تم افتتاح أربعة مراكز بالمحافظة لتسهيل عمليات التسليم وزعت على صوامع الحبوب في مناطق تلكلخ وشنشار وحمص وصومعة دير بعلبة.

وأشار المهندس سنبلي إلى أن الفرع كان قد بدأ باستلام محصول القمح مطلع الأسبوع الجاري حيث تم استلام ٦ أطنان وبسعر مبدئي قدر بحوالي ١٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد.

وكشف مدير الفرع في ختام حديثه أن لدى الفرع احتياطياً جيداً من القمح يقدر بنحو ٧٥ ألف طن، موضحاً أن هذه الكمية تلبي احتياجات استهلاك المحافظة حتى نهاية العام الجاري.